

الاختلاف بين العنف واللاعنف

قراءة اجتماعية معاصرة

أ.م.د. غادة علي هادي - م.د. رعد جمال مناف

جامعة بغداد/ كلية تربية ابن رشد

الملخص:

لما كان الانسان من طبيعته يحب التغيير ويعشق الحرية والعدل والمساواة ، فقد كانت مخيلته ترنو إلى هذه الصورة المشرقة من الحياة الكريمة رغم مفارقة الواقع المعاش لها ، ومتى ما وجد الانسان الارادة الصلبة والعمل المنظم والادوات المناسبة فإنه لا يال جهدا في تغيير واقعه السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وقديما كان التفكير في القوة وكيفية تحصيلها بدافع التغيير بالعنف غالبا على عقول الناس، أن العنف والعنف المضاد ينشآن في بيئة من الوعي الزائف والإدراك المشوّه، فلا بد من تصحيح هذه البيئة، وتعديل الخطاب السياسي والإعلامي المتأزم، وما يتبادل طرفا الصراع من كيد واتهامات ، واننا حين ننظر من بعدٍ واحد إلى ظاهرة تتحدث عن البعد السياسي لا ينتهي عند موضوع الحرية أو الشرعية بل يستوعب مجمل جوانب بناء المجتمع بوصفه مشروعاً متكاملأً، ونظّل التنمية السياسية والتوازن الاجتماعي ذات قضايا متشعبة الأبعاد منها ما هي ذات صلة بالاحتلال الخارجي ومنها الأزمات الداخلية من غياب الحريات وانسداد آفاق المشاركة السياسية وعدم الاعتراف المتبادل وتعطيل آلية الحوار وانعدام تكافؤ الفرص.

مما يبدو إن العنف السياسي هو جوهر الأزمة الحاضرة في غالب مجتمعات العالم الإسلامي، ويكاد أن يكون قرين العمل السياسي في كثير من الدول الإسلامية مع اختلاف في التفاصيل ما بين دولة وأخرى، ولا شك أننا بحاجة ماسة إلى دراسة هذه المشكلات المعاصرة وفهم أبعادها جميعا.

Abstract

When a person loves his nature and loves freedom, justice and equality, his imagination aspires to this bright image of a decent life despite the contradiction of the reality in it, and whenever a person finds solid will, organized work and appropriate tools, he is not an effort to change his political, social and economic reality, and in the past Thinking about force and how to obtain it out of change motivated by violence was often on people's minds, that violence and counter-violence originate in an environment of false consciousness and distorted perception, this environment must be corrected, and the crisis in political and media discourse is modified, and what the two sides of the conflict exchange of affirmations and accusations, and that when we We look from one dimension to a phenomenon that talks about the political dimension that does not end with the issue of freedom or legitimacy, but rather absorbs all aspects of building society as an integrated project, and political development and social balance remain

with cross-cutting issues, including those related to external occupation, including internal crises, from the absence of freedoms and blockages Prospects for political participation, lack of mutual recognition, disruption of the dialogue mechanism, and lack of equal opportunities.

From what appears to be political violence is the essence of the present crisis in most societies of the Islamic world, and it is almost the consort of political action in many Islamic countries with a difference in the details from one country to another, there is no doubt that we urgently need to study these contemporary problems and understand their dimensions all of them.

أ- مفهوم العنف لغة:

هو يشير إلى عنف ، يعنف ، عنفا ، عنافة، عنيف يعنف ، والجمع عنف ، والمفعول معنوف به^(١)

ب- مفهوم العنف اصطلاحاً: ورد مفهوم العنف في المعجم العربي الاساسي بأنه: استعمال القوة استعمالاً غير مشروع أو غير مطابق للقانون العايد (١٩٨٩) وأنه استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون هو عنف غير مشروع يؤثر على ادارة الناس سلبا والدولة هي صاحبة الحق في احتكار القوة لحفظ الامن وتطبيق القانون، وأما في الأعمال الأدبية نلاحظ أن هناك عناية خاصة بالصراع لظاهرة العنف. فهذا «ألبيير كامو» يشخص حالة (المتنرد) الذي يحمل سيف الذبح البتار، يستأصل به الوجود الذي أتى ليحميه. يسأل «كامو»: كيف استولت الأفكار العدمية على قادة البشر فنجحوا في حصد الأرواح وإذلال معنى الوجود البشري، وكيف تمكنوا من قتل سبعين مليون إنسان خلال خمسين عاماً في القرن العشرين. ونقرأ للكاتب اللبناني «أمين معلوف» على لسان البطل في إحدى رواياته وصفاً لمظاهر العنف في القرن السادس عشر الميلادي: «أقسم بالله الذي جعلني أجوب الدنيا الواسعة، الله الذي جعلني أعيش عذاب القاهرة كما عشت عذاب غرناطة، أنني لم أقارب قط هذا القدر من المتعة في الذبح والقتل والتدمير والتدنيس أهذه هي الحرب في أيامنا؟ إن أشجع الفرسان قد يقتله من بعيد نافخ في مزمار بهذه البنادق اللعينة... إنها نهاية الفروسية... نهاية الحروب المشرفة.^(٢)

- أشكال العنف :

أ-العنف الرسمي : الموجه من النظام إلى المواطنين أو إلى الجماعات وعناصره ، وذلك لضمان استمرار النظام وتقليص دور المعارضة.

ب-العنف الشعبي : هو العنف الموجه من المواطنين أو فئات معينة إلى النظام أو بعض رموزه.

ت-العنف الموجه من بعض عناصر النخبة الحاكمة الى بعض عناصرها الاخرى ويدخل هذا العنف في اطارات الصراعات داخل النخبة السياسية.

ث-العنف الموجه من بعض القوى أو الجماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع نتيجة أسباب اقتصادية أو سياسية أو دينية وقد يتدخل النظام لفض النزاع أو مساندة أحد الاطراف.(٣)

- مفهوم اللاعنف: يعد مفهوم اللاعنف من المفاهيم الحديثة والتي تعني استخدام الطرق السلمية في تحقيق الاهداف وانتزاع الحقوق وكان اول من اشار الى فكرة اللاعنف للكاتب الامريكي (هنري دافيد) في مقاله الشهير (العصيان المدني المنشور في سنة ١٨٤٩). ، في حين اشار الفيلسوف الأمريكي «ج. لورنس أصبح العنف موضحة في العلم وفي السياسة. إنه يثير العديد من المسائل المختلفة، ويفسح المكان للآراء المتناقضة. فماذا تمثل ظاهرة العنف؟ هل تمثل قانون الحياة أم تمثل انتهاك هذا القانون؟ أهي عدوة الإنسان والتقدم والنظام، أم هي على العكس أساس هذه الأمور ومصدرها؟ أهي وسيلة عقلانية للعلاقات السياسية أم أداة إفناء ذاتي؟ أهي نتيجة العادات المكتسبة والثقافة أم تقررها بعض الغرائز الطبيعية والفطرية؟ هل يعد العنف شكلاً مرضياً أم إرادياً للسلوك البشري؟ أهو ارتكاس عادي واع وإرادي يستطيع فاعله بل يجب أن يحمل مسؤوليته التامة والكاملة؟ هل يستطيع المجتمع أن يستدرك ويزيل أسباب العنف ومصادره من الممارسة الاجتماعية أم أنها تتلاشى من تلقاء نفسها وتزيل نفسها بطريقة طبيعية؟ فالعنف موجود في كل زمان ومكان وهو ظاهرة عالمية وليس نمطاً ثقافياً خاصاً بمجتمع أو فئة من البشر، ولا نرى أن مجتمعاً يمكنه تحاشي العنف بالكامل ولكنه يستطيع

تقادي الظروف التي تؤدي إليه أو الحد منه، أو التحكم نوعاً ما في أشكاله ومظاهره.^(٤) إن المجتمعات مثل أي كائن حي تتعرض لعمليات تفاعل وتغيير، فهناك تغييرات ضرورية وطبيعية للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وهي ما تعرف بالحركات الدورية المرحلية والتغييرات ذات الصلة بتمايز البنية الاجتماعية وهناك التقلبات الناجمة عن الحاجة إلى التوازن الاجتماعي قد تكون محدودة كالاحتجاجات السلمية والتظاهرات أو غير محدودة مثل التوترات والثورات الاجتماعية العنيفة، ولا تختلف هذه الصورة كثيراً عما يوجد في الطبيعة، وبناء عليه لا بد من التمييز بين حركات سياسية تستند إلى القوة وبين حركات العنف التي تستنزف طاقة المجتمع وحيويته، والعنف باستخدام للقوة المادية أو التهديد باستخدامها دون أن يرتبط ذلك بخط سياسي ذي مصداقية، هو مجرد عمل عاجز، وعدم وجود مقدرة وإرادة للتصرف وتوجيه الإمكانيات المتاحة في الاتجاه الصحيح وعلى ذلك ففرق ما بين حركات التغيير السياسي التي استكملت شروطها ومقاصدها وتعاملت مع الواقع تعاملًا راشداً، وبين ردود الفعل الهوجاء.

العنف السياسي يتغذى على الأوهام بالقوة والوعي الزائف وربما تهور أصحابه في نزاع دموي لمجرد ظنون تساورهم بأنهم يحققون الرغبة في الخلاص، فلا تلبث أن تطويعهم شبكة معقدة من ردود الفعل والمواقف المتلاحقة فيسلمون أنفسهم للحوادث. وما أكثر الثورات الدينية التي لم تعتمد بالعصبية القوية في قتالها للحكومات الظالمة فأصابها ما أصابها، وذلك لأن أحوال الملوك والدول كما يقول المورخ ابن خلدون راسخة قوية لا يزحزحها ولا يهدم بناءها إلا المطالبة القوية التي من ورائها عصبية القبائل والعشائر: «ومن هذا الباب أحوال الثوار القائمين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء فإن كثيراً من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الدين يذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء داعين إلى تغيير المنكر

والنهي عنه والأمر بالمعروف رجاء في الثواب عليه من الله، فيكثر أتباعهم والمتثلثون بهم من الغوغاء والدهماء ويعرضون أنفسهم في ذلك للمهالك، أكثرهم يهلكون في هذا السبيل مأزورين غير مأجورين هذا، ومن المشهور في التفكير الإسلامي أن إزالة المنكر باليد تشترط لمن يملك القدرة على التغيير، وبشرط أن لا يترتب على إزالة المنكر منكر أكبر منه إن التهور إلى العنف مظهر ضعف لا مظهر قوة، ذلك أن القوي هو من يكون مسيطراً ومتحكماً في قدراته مع التزام بقواعد الحرب وأحكام القانون، وليست غاية الحرب المنظمة سحق العدو وإبادته بل إرباكه وتشتيت قواه إلى درجة تمنعه من القتال بكفاءة.^(٥) العنف في ضوء مشكلات التنمية السياسية ، إن ظاهرة العنف لها أبعاد مختلفة، كما أسلفنا؛ بعد اقتصادي وبعد ثقافي وبعد اجتماعي وبعد سياسي الخ وهي أبعاد مرتبطة و متحدة ويستدعي المنهج السليم تناولها منفصلة ، انفجار العنف في مجتمع ما وإلحاق الأذى بالأبرياء وإتلاف البشر والممتلكات يعني وجود حالة من الاختلال والتناقض الكامن وهو مؤشر أن هذا المجتمع أخفق في أدائه على وجه من الوجوه، اقتصادياً أو سياسياً، ولعل البعد السياسي من أهم أسباب العنف إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

إن الإنسان يوجه قسماً كبيراً من نشاطه نحو إشباع حاجاته المادية، لكنه لا يكتفي بمتطلبات الرفاهية المادية وحدها بل هناك حاجته إلى الاعتراف والاحترام أيضاً ، ويعتقد كل إنسان أنه مستحق لهذا الاحترام لأنه يملك كرامة وقيمة ذاتية، وكلما ارتفع مستوى الإنسان في معيشته ومساواته في الحقوق تهيأت متطلبات أكثر للاعتراف. لقد ربط القرآن الكريم بين تكريم الإنسان وورزقه من الطيبات، قال تعالى: ولقد كرّمنا بني ءادم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً".^(٦) الإسراء: ٧٠.

مما يلحظ أن هناك علاقة بين والعنف وعلاقة السبب والنتيجة، علاقة العلة والمعلول، فالإكراه يبدأ عندما تفشل السياسة، والعنف هو المقابل للاقتتال ، والمجتمع السياسي الراشد يكون قادراً على تحويل الحوار الطبيعي الموجود في الشارع وفي كل مكان إلى حوار مؤسسي رسمي يعبر عن نفسه في شكل منظمات سياسية (أحزاب، جمعيات، برلمان، مؤتمرات).

وتوصف المجتمعات بالتحضر عندما تكون قادرة على الحد من أسباب العنف ولا سيما العنف الجسدي كالعنف ضد المرأة

، وفي الاونه الاخيرة لقد شهد العالم تحولات مهمة بهذا الصدد عندما أصبح المركز السياسي في الدولة الحديثة قادراً على استدامة الاحتكار الكامل لوظائف العنف، فيما كان الشائع في الدولة ما قبل الحديثة، اللصوصية وقطع الطريق والعداوات الدموية، ولم يكن المركز يمتلك دائماً وسيلة لفرض الطاعة على رعاياه في القطاعات النائية من الأطراف إلا عن طريق استعراض القوة وعلى الرغم من أن الكثير من نظم الحكم السياسية قبل الحديثة اعتادت إظهار طابعها الاستبدادي المتعشش للدم، فإن مستوى سلطانها الموضوعي في العلاقات الاجتماعية اليومية كان منخفضاً نسبياً، ومع ذلك فإنه يجب الإقرار بأن التقدم في آليات السيطرة وال ضبط يقابله اليوم تقدم مماثل في آليات العنف والتدمير، ^(٧) وكما يقول أحد المراقبين: فإن القرن الحادي والعشرين معرض لأن تسحقه التقنية والفوضى، فقد أصبح التقدم التقني يتيح لحفنة من (الإرهابيين) أن يفعلوا ما كان يحتاج في السابق إلى جيوش جرارة وثمة ظروف مختلفة فرضت العنف بشكل لافت في المرحلة التي أعقبت زوال الاستعمار ومن ثم ظهور العديد من الحركات الارهابية كاخوان المسلمين والتيار السلفي وتنظيم القاعدة كنتيجة لظهور العنف ، كما أن الدول المستقلة واجهت أزمات التنمية السياسية دفعة واحدة ومنذ أن آلت مقاليد الأمور إلى

الحكومات الوطنية استعرت أزمة الشرعية بخروج بعض الجماعات والأفراد عن القانون وعدم الإذعان للنظام السياسي والخضوع له طواعية ، وقد تكون بعض النظم حققت مشروعية بإقامة الدستور والقوانين، ولكنها بقيت ناقصة الشرعية لعدم خضوع الكافة لسلطانها. كما برزت أزمة التكامل القومي (الوحدة الوطنية)، وتجذرت هذه الأزمة بسبب ضعف الولاء العام للنظام أو الدولة، ولحدوث انقسامات عميقة عرقية أو أو دينية، وربما صار ولاء الأفراد لقبائلهم أو أحزابهم السياسية أقوى من ولائهم للدولة وإذا ما تعارضت مصلحة شخصية أو مصلحة حزبية مع المصالح العليا الوطنية، آثروا ولاءهم القبلي أو الفئوي أو الحزبي^(٨). وبرزت أيضاً أزمة الحرية وأزمة المشاركة السياسية وأزمة الاتصال والتغلغل، وبتفاقم هذه الأزمات جميعاً انفتحت الساحة السياسية على دورات لا حد لها من العنف السياسي. وقد رأينا أن الأزمة الشرعية تمثلت في الصراع بين الفكرة العلمانية والفكرة الإسلامية إذ لم يكن التعايش ممكناً بين مشروعين أحدهما علماني وآخر إسلامي على أساس أن وصول أحدهما إلى النفوذ هو نفي للآخر ، فقدم الإسلاميون مشروعهم على أنه المشروع الحضاري الأصيل في مواجهة الاغتراب والاستقلال في مواجهة الهيمنة الأجنبية والثورى وحكم الأمة في مواجهة الاستبداد. وقد وُصم أصحاب هذا المشروع بأنهم أعداء الديمقراطية والحرية وأنهم لا يحملون ثقافة سلام بل هم دعاة عنف وفتنة، وعمدت بعض الدول إلى محاصرة التيار الديني وقمعه ومنعه من العمل السياسي القانوني ، ولعل تحليلاً أكثر دقة يظهر في الحقيقة أن الانقسامات الحادة على أساس ديني أو عرقي أو جهوي هي أعراض لأمراض في صميم النظم السياسية، ومن الطبيعي أن لا يتحقق الاستقرار المنشود بمحض السيطرة الإدارية والأمنية بل يتطلب الأمر تحقيق التنمية السياسية بإتاحة الحريات وتثبيت الشرعية والمشاركة السياسية والاتصال والاعتراف الشامل بصون حقوق الإنسان وكرامته وتحتاج البلاد إلى أسس للتنظيم حذراً من الفوضى^(٩) ، فمن حق الدولة أن تمارس القوة لإبطال العنف المضاد وأن تبسط هيبتها ومع

ذلك فإنه إذا وقع نزاع، فلا ينبغي المبادرة إلى الاستخدام الفارط للقوة ذلك أن العنف حين يقع تكون مسؤوليته مشتركة، إذ يعني أن الطرفين أخفقا في خلق التفاهم والتعاطف المتبادل وفهم وجهة النظر الأخرى. ومن المؤكد أن التفاهم الصحيح مع (الأخر) من شأنه أن يهيئ قدرة أكبر لفهم (الذات)، وقد يقال: إنه مهما أعطيت من فرص للمشاركة السياسية وفرص الحوار، تظل هنالك فئة من الناس في كل مجتمع لديهم قابلية للعنف والاندماج فيه بما ينطوون عليه من تعصب يعميهم عن التفكير السليم. العنف قبل أن يتجسد في عمل مادي تدميري أو تفجيري هو فكرة في عقل إنسان. والتعامل المناسب هو مواجهة الفكرة بالفكرة لا استئصال الأجساد بدافع الانتقام، إن من يفكر بالاستئصال والقمع لا يكون مختلفاً عن دعاة العنف والتطرف، لأن الدولة من واجبها أن تمارس القوة المنظمة بالقانون، الموجهة بأهداف وغايات ولا شك أن مواجهة العنف بالعنف تزيد الاستقطاب وردود الفعل المتوالية وتهدد بنتائج لا تحمد عواقبها، الصراع بين القضية ونقيضها يؤدي إلى إزالة القضية ونشوء قضايا أكبر منها وفي حالات الصراع بالعنف، توجد صعوبة كبيرة في الانتقال من مرحلة الاقتتال إلى الحوار بل إن إقناع الأطراف للجلوس إلى طاولة المفاوضات تعد من أصعب المراحل، ويرى بعضهم أن مواجهة الخصم في الحوار والتفاوض أشد صعوبة من مواجهته في ميدان القتال، إذا كان الأمر كذلك في الحروب شبه النظامية فإن (حروب) الإرهاب أصعب بكثير لأنك تحارب أشباحاً، ولا يعرف على وجه الدقة قيادات سياسية أو ميدانية تستطيع أن تتحاور معهم وتكون الأولوية عندئذ دفع الصائل وحماية المجتمع حتى إذا جنحوا للسلم وأمكن الجلوس معهم في حوار مباشر أو غير مباشر فهو السبيل الأوفى للحل.^(١٠)

لقد عرض المفكر الأمريكي «نعوم تشومسكي» نموذجين للتعامل مع العنف اولهما النموذج البريطاني في التعامل مع الجيش الجمهوري الأيرلندي، ونموذج أمريكا مع ما يسمى الإرهاب الدولي في كلا النموذجين استخدام كثيف لوسائل الإعلام مع تباين واضح في الأسلوب. وهناك

بعض الدروس والقواعد المستخلصة من النموذجين من أهمها أن يكون التناول الإعلامي للحدث الإرهابي مساوياً لحجم الجريمة دونما زيادة أو نقصان. والهدف من ذلك نقل الحدث في حجمه الطبيعي، كي لا يحدث أثر غير مطلوب في الجمهور، ذلك أن إدراكهم الواقعي بالحدث هو الذي يدفعهم إلى اتخاذ الموقف المناسب.

ونحن نعلم أن طائفة من المسلمين قد تورطت في العنف ولكن التعميم بوجود ثقافة عنفية لدى المسلمين هو مجرد اختزال مضلل والصحيح أن المسلمين وجدوا أنفسهم موضوعاً للعنف في ظل نظم لم يشاركوا في صنعها بعد جلاء الاستعمار من دولهم. ومن نافلة القول: إن العنف الذي وقع على المسلمين أضعاف ما وقع على غيرهم. وقد حصل قطع للطريق أمامهم بوسائل عنيفة، حتى بعد أن تحققت لهم الشرعية عن طريق الديمقراطية أو الكفاح السياسي، والشواهد على ذلك ماثلة. ولمن يريد أن ينظر نظرة منصفة في الخبرة السياسية للإسلاميين، فإن عليه أن يفرق بين صورتين في السياسة؛ هناك السياسة الشرعية وهي جعل الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، إنها سياسة الحياة التي تبني العلاقات الإيجابية وتتولف بين المختلفين، وتحرك الناس نحو مصالحهم وتناقش الأمور فيها على أساس الحوار الموضوعي وهناك أيضاً سياسة التنازع والمناورات تجعل كل أمر في المجتمع مشكلة خلافية وموضوعاً للصراع حتى الدين نفسه الذي أنزله الله تعالى حكماً بين المختلفين يتخذ في هذه الحالة مادة للخلاف، هناك بطبيعة الحال مسلمون يمارسون السياسة بالمنهج الأول وآخرون يتخذون سبيل العنف والصدام وهؤلاء وإن كانوا مجبولين على ذلك فمن الممكن إصلاحهم، بعض الإسلاميين فكروا بمنهج خاطئ عندما اعتقدوا أن العنف هو الطريق الوحيد للتغيير، ووقعوا في الخطأ الذي وقعت فيه طوائف أخرى^(١١)، لقد أضحى العنف عقيدة مطلقة للفوضويين في ثورات القرن الثامن عشر في أوروبا، ونظر الشيوعيون والفاشيون إلى أن العنف وحده هو وسيلة

الثورة (العنف الثوري) وأنه هو القوة المبدعة في التاريخ وعلى ذلك انبنى فكر اليسار الجديد ، ومن مفارقات القدر أن الأنظمة التي قامت على أساس العنف وحده تحللت وانهارت بمنطق العنف وحده، علينا أن نعتبر بمصير الشيوعية والنازية، عندما تظهر فينا «فئات ترفع راية الدين الحنيف، وشعارات تطبيق الشريعة السمحة، لكن هذه الفئات لا تحتكم في مشكلاتها إلى شرع الله القويم، فليس أهون عندها من إراقة الدماء المعصومة، وانتهاك الحرمات بزعم إنكار المنكر. (١٢)

ثمة أجيال من الشباب نشأت في جماعات قليلة العلم والفهم الشرعي، ولم تكن لديهم من خبرات الحياة سوى استخدام السلاح، وكلما قابلتهم مشكلة فزعوا إلى سلاحهم يلتمسون الحل في أشفار بنادقهم. إنهم كثيرو الشبه بالخارج الذين لم يعرف عنهم كذلك سبق في العلم أو الفقه، بل كانوا يسخرون ممن يضيع الوقت في الخطب والجدال، وهناك في بعض هذه الجماعات من عمل على تحويل فائض الطاقة لدى الشباب إلى عنف وتوجيه مثالياتهم الأخلاقية إلى تطرف ، وهناك للأسف قادة سياسيون عمدوا إلى استثمار طاقة الشباب لتحقيق مأرب سياسي من الممكن أن يكون في كل مجتمع دواع لثورة الشباب، ولكن الشباب لا يصل إلى حد العنف إلا إذا أثاره متحمسون للتغيير بالعنف

مما يستنتج إذن ان هناك اختلاف بين مسلمين انتهجوا العنف وهؤلاء هم القلة، وبين التيار العام للمسلمين الذي التزم طريق السلام، بما فيه حركات التغيير الإسلامي التي امتلكت مصيرها وتوسلت إلى أهدافها بالخطة المرسومة والخطى المحسوبة، فحققت أهدافها، أو كادت أن تصل إلى أهدافها، وإن كان بعضها قد قطع أمامها الطريق فأركست في دورات متجددة من دورات العنف عندما ندعو إلى موقف جماعي من ظاهرة العنف في العالم الإسلامي، نريد التزامًا ينسق سلوك الأفراد والجماعات حسب مخطط ما يجعل العنف شيئاً منبوذاً.

والموقف الجماعي استعداد وموقف مشترك، وهو حالة ذهنية متشابهة لدى العدد الأغلب من الناس. والموقف الجماعي ليس بالضرورة حالة عامة، ولكنه شيء ثابت ومطرد غير عارض، ولنضرب مثلاً على ذلك النفور ممن يقارب اليوم عمليات خطف الطائرات والاعتقال السياسي، فهي أعمال إرهابية مستهجنة، وكذلك أعمال التفجيرات وقتل المدنيين. وإذا ما نظرنا إلى الخلف إلى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وجدنا الموقف العام من تلك الأعمال موقفاً مختلفاً، إذ كان الكثير من الناس يرونها أعمالاً بطولية لا غبار عليها، هناك مثالان آخران لدولتين إحداهما في وسط إفريقيا والأخرى من الدول العربية، شهدتا حروباً أهلية فترة طويلة من الزمن، وتأسس فيهما بسبب الفظائع والأهوال موقف جماعي معارض للحرب، فعندما تكررت وضعية الحرب الأهلية من جديد، وتعززت أسبابها، لم تقع الحرب، بل لقد توصلت هاتان الدولتان إلى موقف جماعي ضد العنف بعد أن قدمتا تضحيات كبيرة في الأنفس والثمرات، وأنفقنا سنوات طويلة من الفوضى والعذاب والموت والمسغبة، ومن المؤسف أن جبهات العنف المفتوحة الآن جلها أو كلها داخل نطاق العالم الإسلامي.^(١٣)

إن السلام الاجتماعي لا يقتصر على وجود الفكرة فحسب، بل يتعدى إلى تحويل الفكرة إلى إيمان يوجه السلوك الفردي والمجمعي، يقول الله تعالى: يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة^(١٤) ويقول تعالى: وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم.^(١٥)

يبدو إن البحث في ظاهرة العنف يقتضي البحث عن جذورها ومعرفة المسار الذي قطعته بتعرف مواطن الخلل التي أفضت على فشو هذه الظاهرة واستفحالها ولعل من الصواب القول: إن ظاهرة التطرف تتعلق أساساً بخلل في فهم الدين ومقاصده ويتصور الناس له مع

عدم إغفال ما كان للعامل السياسي من تأثير واضح فيه وبجملة واحدة: إن هذه الظاهرة تشكل أكبر مظهر من مظاهر أزمة العقل الإسلامي.

وإن الانحراف عن الفهم السليم للإسلام انحرف بالناس عن فهم مقاصده وروحه، فأصبحت الشريعة مجرد رسوم والعبادة رياضة وحركات، كما أصبح الإيمان والتقوى مجرد أفكار بعيدة عن السلوك لا ينتج عنها عمل.. وهكذا غابت الرحمة عن معاملات المسلمين فيما بينهم، ناهيك عن معاملاتهم مع غيرهم، مناقضين ما دعا إليه ديننا يضاف إلى هذا قلة فهم للواقع الذي يعيشه المسلمون وما أوصلهم إليه^(١٦)

يبدو أن ظاهرة العنف ليست وليدة في المجتمعات الإسلامية ليس وليد اليوم، وإنما هو ذو جذور ضاربة في القدم، حيث ظهرت بوادره الأولى في مجتمع النبوة. كما في الحديث، الذي يرويه «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نُعْمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ بَعَثَ الْإِمَامُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، (عليه السلام) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْيَمَنِ بِذُهَيْبَةٍ فِي أَدِيمٍ مَقْرُوظٍ لَمْ تُحْصَلْ مِنْ ثَرَابِهَا، قَالَ: فَفَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: بَيْنَ عُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرِ، وَأَقْرَعَ بْنِ حَابِسٍ، وَرَيْدِ الْخَيْلِ، وَالرَّابِعُ إِمَّا عُلْقَمَةُ وَإِمَّا عَامِرُ بْنُ الطُّفَيْلِ.. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: كُنَّا نَحْنُ أَحَقُّ بِهَذَا مِنْ هَؤُلَاءِ.. قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: أَلَا تَأْمُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَبْرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً؟! قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، مُشْرِفُ الْوَجْنَتَيْنِ، نَاشِئُ الْجَبْهَةِ، كَثُّ اللَّحْيَةِ، مَحْلُوقُ الرَّأْسِ، مُشَمَّرُ الْإِرَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اتَّقِ اللَّهَ.. قَالَ: وَيَلَّكَ، أَوْلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ؟ قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ.. قَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَضْرِبُ عُقْقَهُ؟ قَالَ: لَا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي.. فَقَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنِّي لَمْ أُؤْمَرْ أَنْ أَنْفُبَ عَن قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ.. قَالَ: ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُقَفٌّ، فَقَالَ: إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ ضَنْضِي هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ رَطْبًا لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»
فانظر هنا إلى ذلك الرجل الذي جاء يغلظ القول لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ثائراً على القسمة التي قسمها رسول الله^(١٧).

ويرى البعض أن العنف ينشأ من اختلال النظام السياسي الذي ينظم العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين مختلف قطاعات المجتمع وخصوصاً العلاقة بين الحاكم والمحكوم. فعندما تختل التوازنات التي تحافظ على استمرارية النظام يلجأ البعض إلى العنف للحفاظ على مصالحه أو استعادة حقوقه التي يراها قد سلبت منه ويمكن تلخيص هذا الأمر بعبارة وجيزة وهي: افتقاد أجواء الحرية والقدرة على التعبير والحركة، وسيطرة الاستبداد والشمولية، وتمركز القوة وقمع التعدد الفكري أو السياسي، ولهذا فإن (غياب القنوات الوسيطة أو عدم فاعليتها التي تقوم بتوصيل المطالب وتنظيم العلاقات بين الحاكم والمحكوم وعدم اعتراف الأنظمة الحاكمة بمبدأ المعارضة السياسية وتعقب العناصر والقوى المعارضة بكل الأساليب دفعت بعض القوى الاجتماعية والسياسية إلى الانخراط في أعمال العنف، فعندما لا توجد قنوات للتعبير الشرعي يفتح الباب أمام العنف) ففي عالم لا تجد فيه الجماعات مكاناً لقيمها وحرّياتها وحقوقها المشروعة لا يسعها إلا أن تجد في قضيتها الحقيقة المطلقة ولا تعود تؤمن إلا بها فتتقاد إلى استعمال الإرهاب كحلٍّ أخير تلوح فيه بوارق الأمل، فغياب القدرة على التعبير السلمي الحر يجر الجماعات والأفراد إلى الوقوع في حلقة متسلسلة من أعمال العنف قد لا تنتهي بسهولة وتزيد من الوضع القائم سوءاً. ويحاول البعض أن يرمي معظم اللوم في نشوء العنف إلى الأنظمة السياسية المستبدة التي تمارس الحكم بالعنف والقمع والإرهاب، ذلك أن

(إرهاب الدولة نظراً لشراسته وتأثيره الواضح والعميق يشكل السبب الرئيسي لنشوء العنف عند الأفراد وبالتالي لنشوء إرهاب الضعفاء، إذ طالما هناك حكومات قادرة على التفرغ لممارسة الإرهاب فإن الإرهاب المضاد يبقى الرّد الوحيد والممكن من قبل ضحاياها. (١٨)

ولكن ردّ الضعفاء هو في الغالب ردّ فعل غير مدروس منبثق من حالة اليأس والشعور بالعجز وافتقاد القدرة على ممارسة أي تكتيك آخر يمكن أن يواجه تلك الأنظمة الشمولية، والحال أن العنف غير قادر على شلّ تلك الآلة القمعية إن لم يزد في ضراوتها، ففي (النظام التوتاليتاري يبدو إرهاب الضعفاء عاجزاً عن النمو والتأثير الفعّال وبذلك بمقدار ما تستطيع قوى القمع أن تقضي على كلّ مقاومة أو معارضة) ويضع البعض مؤشراً قياسيًّا على إحصاء الدلائل التي تشير إلى أسباب نشوء العنف حيث ترتفع في النظم الاستبدادية و(ينخفض في النظم الديمقراطية نظراً لوجود مؤسسات سياسية وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي ، والسبب الآخر الذي يدعو نحو العنف هو التطرف والإيمان المطلق بما يحمله من معتقدات والتعصّب الأعمى لها، فالتطرف (اتجاه عقلي يجعل الفرد يؤمن بأن أفكاره واعتقاداته هي الصحيحة ومن ثمّ يتشدّد في الحكم على الآخرين إما بإتباعها أو الحكم عليها بالكفر. ، ومشكلة التطرف لا تقف إلى هذا الحد بل تتصاعد إلى مستوى استخدام العنف لإجبار الآخرين على الخضوع المطلق لذلك فإن (التطرف في رأي يلحقه تعصب لهذا الرأي وعندها يتحوّل التطرف والتعصب إلى سلوك غالباً ما يستخدم العنف كوسيلة لتحقيق أهدافه. (١٩)

وعندما يصبح التطرف الثقافي الغالبة في المجتمع وتفقد حالة الوسطية المبنية على التفكير الموضوعي والاعتدال النفسي والعقلاني يصبح المجتمع على حافة السقوط في هاوية العنف والإرهاب، وما أكثر المجتمعات التي انخرطت في أعمال عنف دامية ومدمرة جرّت إلى حروب أهلية وربما عالمية نتيجةً للتطرف الفكري والحزبي والطائفي والقومي. فالتطرف يسعى إلى إلغاء الآخرين ومركزية الاتجاه الواحد والحزب الواحد وسيطرته المطلقة، وهذا ما يثير ويجر إلى المواجهة بالمثل حيث أن (الاتجاه نحو المركزية قد يزيد من حدّة الصراعات بين الجماعات المختلفة إذ تصبح السلطة محوراً للصراع) والتناقض الملموس الذي نشهده في ظاهرة التطرف هو ذلك التحوّل المضاد الذي يطرأ على الفرد المتطرف ففي يوم كان ينتمي إلى أقصى اليسار وإذا به يتغيّر بسرعة فجائية نحو أقصى اليمين ونفس هذا التغير المفاجئ هو نوع من التحوّل العنيف الذي يصاحب الشخص المتطرف كسلوك متماثل يمكن أن يتحقق في مصاديق متنوعة. (٢٠)

الهوامش

١- ابن منظور.

٢- للمزيد من التفاصيل ينظر: حسنين، أبراهيم، ظاهرة العنف السياسي، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (د-ت)، ص ٤٣؛ العايد، احمد، المعجم العربي الاساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (د-م)، (د-ت)، ص ٧٩.

٣- شارب، جين، المقاومة اللاعنفية، ترجمة: مبارك عوض، جمعية الدراسات العربية، القدس، (د-ت)، ص ٤٣.

- ٤- عبد الحميد، أبو سليمان، العنف وادارة الصراع السياسي في الفكر الاسلامي ، ط١، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، دمشق، ٢٠٠٢، ص٦٧.
- ٥- صلاح، احمد، تجديد الفكر المقاوم نحو نظرية للامن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص٣٣.
- ٦- سورة الاسراء ، اية ٧٠.
- ٧- دروزة، الحكم، مع القومية العربية، ط٢، اتحاد بعثات الكويت، القاهرة ، ١٩٥٨، ص٣٣.
- ٨- الدقس محمد ،التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط٢، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٥، ص٧٨.
- ٩- عبد الحميد، العنف ، ص٥٦.
- ١٠- حسنين ، ظاهرة العنف، ص٨٩.
- ١١- الدقس ، التغيير الاجتماعي، ص٧٧.
- ١٢- حسنين ، ظاهرة العنف ، ص٦٩.
- ١٣- مجد، الهاشمي ، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، عمان، ٢٠٠٣، ص٤٦.
- ١٤- سورة البقرة، اية ٢٠٨.
- ١٥- سورة القصص ، اية ٥٥.
- ١٦- شحاته، سيد، علم الاجتماع السياسي، دار قطري بن الفجاءة ، الدوحة ، ١٩٩٧، ص٥٦.

١٧- عمر، حسنة، من فقه التغيير ، ملامح من المنهج النبوي، المكتب الاسلامي ، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٣.

١٨- منير، شفيق، في نظريات التغيير، ط٢، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥، ص٥٦.

١٩- شارب، المقاومة اللاعنفية ، ص٤٥.

٢٠- الهاشمي ، العولمة، ص٦٧.

قائمة المصادر والمراجع

أ-القران الكريم.

١-ابن منظور.

المراجع:

١- حسنين، أبراهيم، ظاهرة العنف السياسي، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،(د-ت).

٢- الدقس محمد ،التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط٢، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٥.

٣- دروزة، الحكم، مع القومية العربية، ط٢، اتحاد بعثات الكويت، القاهرة ، ١٩٥٨.

- ٤- شارب، جين، المقاومة اللاعنفية، ترجمة: مبارك عوض، جمعية الدراسات العربية، القدس، (د-ت).
- ٥- شحاته، سيد، علم الاجتماع السياسي، دار قطري بن الفجاءة ، الدوحة ، ١٩٩٧.
- ٦- صلاح، احمد، تجديد الفكر المقاوم نحو نظرية للامن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٧.
- ٧- العايد، احمد، المعجم العربي الاساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (د-م)، (د-ت).
- ٨- عبد الحميد، أبو سليمان، العنف وادارة الصراع السياسي في الفكر الاسلامي ، ط١، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، دمشق.
- ٩- عمر، حسنة، من فقه التغيير ، ملامح من المنهج النبوي، المكتب الاسلامي ، بيروت، ١٩٩٥.
- ١٠- مجد، الهاشمي ، العولمة الدبلوماسية والنظام العالمي الجديد، عمان، ٢٠٠٣.
- ١١- منير، شفيق، في نظريات التغيير، ط٢، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥.